

أصدرت محكمة التعقيم القرار الآتي:

بعد الاطلاع على مطلب التعقيب المضمن تحت ع 42918 دد والمقدم بتاريخ 2016/10/14 من طرف الأستاذ *****

في حق: س ***** لا ، قاطن نهج *****

ضد: ع.س، قاطن بنهج ***** ينوبه الأستاذة ***** المحامية لدى التعقيب.

طعنا في الحكم الإستئنافي الصادر عن محكمة الإستئناف ب ***** تحت 19037 دد بتاريخ 2013/11/26 . والمعلم به بواسطة عدل التنفيذ الأستاذة ***** حسب محضرها ع 316 دد بتاريخ 2016/09/26 .

والقاضي: نهائيا برفض مطلب إلتماس إعادة النظر شكلا وتخطئة الملتمس بالمال المؤمن وحمل المصاريف القانونية عليه.

وبعد الإطلاع على مذكرة مستندات الطعن.

وبعد الإطلاع على جميع الوثائق التي أوجب الفصل 185 من م م م تقديمها.

وبعد الإطلاع ملحوظات النيابة العمومية الكتابية والإستماع إلى شرح ممثلها بالجلسة.

وبعد الإطلاع على الحكم المنتقد وعلى كافة أوراق القضية .

وبعد المفاوضة طبق القانون .

صرح علنا بما يلي:

من حيث الشكل :

حيث كان مطلب التعقيب مستوفيا لجميع أوضاعه وصيغته القانونية لذلك فهو حري بالقبول شكلا.

من حيث الأصل :

حيث تفيد وقائع القضية كيفما أوردتها الحكم المنتقد والأوراق التي انبني عليها قيام (المعقب ضده) لدى محكمة الدرجة الأولى عارضا أنه استقر على ملكه بمعبة شقيقه الدار العتيقة البناء الكائنة ب ***** والراجعة لهما بالملك بموجب الإرث في والدهما وكذلك بالنسبة للمدعي بموجب الإرث من والدته المرحومة ***** والتي أنجرت ملكيتها إليه بموجب الحوز المشاهد والمستمر بدون شغب أو إنقطاع حسب الشهادة في ثبوت الملكية والحوز والتصرف بعقار مسجل المحررة بالحجة العادلة بتاريخ 2009/02/16 كما أضاف المدعي انه بملك بمعبة شقيقه كذلك جميع الحانوت الكائن كذلك ب ***** إنصافا بينها المنجر لهما الملك بموجب الشراء بمقتضى الحجة العادلة المحررة في 1971/04/09 وانتهى إلى أنه سئم حالة الشيوخ ويروم إقرار منابه على حده في كلا العقارين طعنا الأحكام الفصل 71 من م م ع وطلب تبعا لذلك الإذن تحضيريا بتكليف خبير في البناء لإعداد مشروع قيمة العقاري التداعي ثم الحكم بقسمة المشترك بينهما وإقرار مناب كل واحد على حدة وتنصيب المصاريف من أطراف القضية كل حسب بنسبة استحقاقه.

وبعد استيفاء الإجراءات القانونية أصدرت محكمة البداية حكمها ع 9276 دد بتاريخ 2010/02/06 يقضي ابتدائيا بقسمة عقاري النزاع بين مستحقيهما أطراف القضية طبق مشروع القسمة المقترح من طرف الخبير المنتدب ***** صلب تقريره الغير مؤرخ والمضاف لملف القضية والمثال الهندسي المرافق له وتمييز كل مستحق بالمقسم المسند له وحمل المصاريف القانونية على المستحقين كل حسب بنسبة استحقاقه في المشترك بما في ذلك أجره الإختبار المعدلة وقدرها 600.000 د. فاستأنفه المدعي عليه وأصدرت محكمة الدرجة الثانية حكمها ع 15154 دد بتاريخ 2016/12/09 بنقض قبول الإستئنافين الأصلي والعرضي شكلا

وفي الأصل بإقرار الحكم الابتدائي وتخطئة المستأنف بالمال المؤمن وتغريمه لفائدة المستأنف ضده بأربعمائة دينار (400.000 د) بعنوان أتعاب تقاضي وأجرة محاماة وحمل المصاريف القانونية على المحكوم عليه يتعقبه الطاعن وأصدرت محكمة قرارها ع64996د بتاريخ 2011/08/08 بالرفض أصلا.

وحيث طعن المستأنف (المدعي عليه في الأصل في القرار الإستئنافي ع15154د الصادر في 2010/12/09 بالتماس إعادة النظر وقضت محكمة الدرجة الثانية صلب حكمها ع19037د بتاريخ 2013/11/26 برفض مطلب التماس إعادة النظر شكلا وتخطئة المدعي بالمال.

فتعقبه الطاعن ناعيا عليه ما يلي:

أولا : خرق القانون:

بمقولة أن المعقب قد حصل له العلم بالوثيقة الصادرة عن ***** بتاريخ اللاحق لصدور الحكم النهائي المتعلق بالقسمة وكان يستوجب على المعقب ضده الإستظهار بها قبل البدء بعملية القسمة ونشر التداعي وتوفر في جانبه قرينة سوء النية أو إخفاء للحقيقة قبل صدور الحكم وأنه ما كان للخبير إتمام عملية القسمة لو تم إعلامه بالصيغة الحقيقية للعقار وأن المعقب ضده لم يحصل على أي موافقة أو رخصة قانونية من الجهة المختصة للقيام بتلك الأعمال وتوفرت بذلك شروط الفقرة 3 من الفصل 156 من م م م توكان الطعن بالتماس إعادة النظر في طريقة وقد أخطأت محكمة القرار المطعون فيه لما اعتبرت أن هذه الوثيقة لا يمكن الطاعن من الطعن بالتماس إعادة النظر .

ثانيا : ضعف التعليل:

بمقولة أن محكمة القرار المنتقد قد عجزت في تعليل حكمها حين اعتبرت أن الوثيقة كانت غير ممنوعة عن المعقب دون التعرض إلى تاريخها الثابت واللاحق للتداعي وطلب نائب المعقب تبعا لذلك نقض القرار المطعون فيه مع الإحالة.

وحيث أجابت نائبة المعقب ضده على ما جاء بمستندات التعقيب ملاحظة عن المطعن الأول بأن الفصل 156 م م م ت حدد أسباب التماس إعادة النظر على سبيل الحصر وهي اسباب استثنائية لا يجوز التوسع فيها او القياس عليها وان عريضة التماس اعادة النظر جاءت خالية من ذكر أسباب الإلتماس طبقا لمقتضيات الفصل 161 من م م م ت كما أن طلب التماس إعادة النظر قد انبني على وثيقة حصل عليها المعقب بعد صدور الحكم النهائي وبعد قيامه شخصيا بمراسلة ***** وبالتالي فهي لا تنتزل تحت أي صورة من الصور الواردة حصريا بالفصل 156 من م م م ت وبأن حسن نية المعقب ضده ثانية من خلال تصريحات طالب إعادة النظر ونائبه اللذان نزاها المعقب ضده من توفر سوء النية لديه وان التقصير المنسوب منهما للخبير المنتدب لا يرتقي إلى مرتبة الخديعة أو الإحتيال أو الحجز والحيلولة دون ضفره بوثيقة محجوبة وان تلك المكاتبه من تكوين المعقب لنفسه بنفسه وبالتالي تنتزل تحت الوصف القانوني الوارد صلب الفصل 548م إع وهو نفس التمشي الذي تبناه فقه قضاء المحاكم التونسية صلب القرار التعقيبي المدني ع13352د مؤرخ في 1985/12/12 ولا حظت عن المطعن الثاني بان الحكم المنتقد جاء سليم المبنى ومعللا من الناحيتين الواقعية والقانونية ومتعرضا لكافة عناصر الدعوى وأدلتها والدفع الجوهرية وكان تعليلها مناسبا والتمشي الذي تبنته محكمة التعقيب صلب قرارها ع41205د بتاريخ 1994/02/07 وقرارها ع9872د بتاريخ 1984/05/31 وطلبت تبعا لذلك رفض مطلب التعقيب أصلا.

المحكمة:

عن المطعنين تبعا لإتحاد القول فيهما:

حيث استند المعقب في قيامه بالتماس إعادة النظر على مكاتبه صادرة عن المدير العام ل***** بتاريخ 2012/07/29 تفيد أن العقار موضوع القسمة يوجد داخل النسيج العمراني التقليدي ل***** وهو ضمن المناطق المضافة للمجموعات التاريخية والتقليدية والتي يخضع تقسيمها إلى ترخيص مسبق من طرف الوزير المكلف بالتراث حسب القانون عدد 35 لسنة 1994 المؤرخ في 1994/02/24 .

وحيث أن الفصل 156 من م م م ت وضع شروط أصلية في الطعن في الحكم النهائي بالتماس إعادة النظر وهي أن تتوفر فيه صورة من صور الإلتماس التي أوردتها المشرع بالفصل المذكور على وجه الحصر فلا يمكن الإستناد إلى سبب آخر في الإلتماس.

وحيث نص الفصل 156 من م م م ت في فقرته الأولى أنه يمكن الطعن في الحكم النهائي بالتماس إعادة النظر فيه إذا وقعت خديعة من الخصم كان لها تأثير على الحكم ولم يكن المحكوم عليه عالما بها أثناء بنشر القضية المطعون في حكمها.

وحيث يخلص من ذلك أن تكون الوثيقة المستند إليها في طلب الإلتماس قد منعت عن المحكوم عليه يفعل خصمه مما حال عليه الحصول عليها قبل صدور الحكم النهائي وهو الأمر المفقود في قضية الحال طالما ثبت أن المكاتبه المستند إليها لم تكن موجودة قبل صدور الحكم وأن المعقب هو من سعى إلى الحصول عليها بعد صدوره وكان بإمكانه أن يحصل عليها قبل أو أثناء نشر

القضية سواء لدى الطور الابتدائي أو الاستئنافي بالطرق القانونية المتاحة وتأسبسا على ذلك فإن شروط الفصل 156 من م م م ت تكون غير متوفرة وأضحى الطعن بالإلتماس تقتقر لشروطه وهو ما انتهت إليه محكمة القرار المطعون فيه عن صواب وتعليل سليم لا يشوبه خرق قانون وتعين لذلك رد المطعنين لعدم سدادهما.

لذا ولهذه الأسباب :

قررت المحكمة قبول مطلب التعقيب شكلا ورفضه أصلا وحجز معلوم الخطية المؤمن.

وصدر هذا القرار بحجرة الشورى يوم 2017/10/04 عن الدائرة المدنية الثالثة المتألفة من رئيسها ***** وعضوية المستشارين ***** وبحضور المدعي العام ***** وبمساعدة كاتب الجلسة *****.

وحرر في تاريخه